

## المخاطر والفرص إدارة المخاطر من أجل التنمية

### الرسائل الرئيسية

#### إدارة المخاطر يمكن أن تكون أداة قوية للتنمية

والاستعداد للفرص السانحة وما تستتبعه من مخاطر. فإدارة المخاطر بشكل يتسم بالمسؤولية والفعالية يمكن أن تنقذ الأرواح، وتتفادى الأضرار الاقتصادية، وتحول دون انعكاس التنمية، وتطلق العنان للفرص. وبمقدورها أن تحقق الأمن وأن تفتح سبل التقدم أمام شعوب البلدان النامية وما وراءها (انظر الإطار 1).

#### ما الذي تستلزمه الإدارة الفعالة للمخاطر؟

إدارة المخاطر هي عملية مواجهة المخاطر، والاستعداد لها، والتكيف مع أثارها. وتنقسم أهدافها إلى شقين: المرونة، وهي قدرة الناس والمجتمعات والبلدان على التعافي من الصدمات السلبية؛ وتحقيق الرخاء النابع من الإدارة الناجحة للصدمات الإيجابية التي تتيح الفرص للتنمية. وتشتمل عملية الاستعداد للمخاطر على ثلاثة تدابير يمكن اتخاذها مسبقاً، وهي: اكتساب المعرفة، وإيجاد الحماية، وتوفير التأمين. ومتى وقعت المخاطر (أو لاحت الفرص)، يتحرك الناس بغية التكيف مع ما حدث. وينبغي لأي إستراتيجية قوية لإدارة المخاطر أن تشتمل على هذه المكونات الأربعة جميعها، وهي مكونات تتفاعل فيما بينها ويدعم بعضها بعضاً (انظر الرسم البياني 1). فالمعرفة الأفضل، على سبيل المثال، يمكنها أن تؤدي إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد ما بين التأمين والحماية. وبالمثل، فإن التأمين والحماية الأفضل يمكن أن يجعلوا التكيف أقل صعوبة وأدنى تكلفة.

شهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية تغيرات لم يسبق لها مثيل بمختلف أنحاء العالم - وكان الكثير منها إلى الأفضل. فعلى اختلاف القارات، شرعت بلدان كثيرة في السير على طريق التكامل الدولي، والإصلاح الاقتصادي، والتحديث التكنولوجي، والمشاركة الديمقراطية. وراح اقتصاد البلدان ينمو، وبدأ الناس يفلتون من براثن الفقر، وبات مئات الملايين ينعمون بمزايا ارتفاع مستويات المعيشة والتبادل العلمي والثقافي فيما بين الأمم والشعوب.

وإذ يتغير العالم، تلوح باستمرار طائفة من الفرص السانحة. ولكن مع هذه الفرص بدأت تظهر مخاطر قديمة وأخرى جديدة، من إمكانية فقدان الوظيفة، والجريمة، والمرض، إلى احتمالات تفجر القلاقل الاجتماعية ووقوع أضرار بيئية. وفي حال تجاهلها، من الممكن أن تتحول هذه المخاطر إلى أزمات تلتهم ما تحقق بشق الأنفس من مكاسب وأن تهدد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي جلبت هذه المكاسب. وقد تؤدي تداعيات سوء إدارة المخاطر بأرواح البعض، وتدمر الأصول، وتقوض الثقة، وتزعزع الاستقرار الاجتماعي. وغالباً ما يكون الفقراء هم الأشد ضرراً. ويؤكد تقرير عن التنمية في العالم 2014 على أن الحل ليس في رفض التغيير بغية اجتناب المخاطر، وإنما في التأهب

#### الإطار 1 خمسة استنباطات رئيسية بشأن عملية إدارة المخاطر مستمدة من تقرير عن التنمية في العالم 2014

1. مواجهة المخاطر ضرورية لاغتنام الفرص السانحة للتنمية. ومخاطر التقاعس هي الخيار الأسوأ على الإطلاق.
2. للنجاح في مواجهة المخاطر، لا بد من التحول عن الاستجابات العفوية عند نشوب الأزمات إلى إدارة المخاطر بأسلوب استباقي، منظم، ومتكامل.
3. تحديد المخاطر وحده لا يكفي؛ فلا بد أيضاً من تحديد المفاضلات والعراقيل التي تعوق إدارة المخاطر، وترتيبها تبعاً لأولوياتها، ومعالجتها من خلال تدابير عامة وخاصة.
4. بالنسبة للمخاطر التي تفوق معالجتها إمكانيات الأفراد وحدهم، تتطلب إدارة المخاطر المشاركة في العمل والمسؤولية على مختلف مستويات المجتمع، من الأسرة وحتى المجتمع الدولي.
5. للحكومات دور بالغ الأهمية في إدارة المخاطر داخل النظم، وذلك بتهيئة البيئة المواتية للمشاركة في العمل والمسؤولية، وتقدير الدعم المباشر للمستضعفين من الناس.

للمخاطر؟ الإجابة عن هذا السؤال تختلف من حالة إلى أخرى، ولكنها ترتبط على الدوام بالعراقل والقيود التي تواجه الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك نقص الموارد والمعلومات، والإخفاقات المعرفية والسلوكية، والافتقار إلى الأسواق والسلع العامة، والعوامل الاقتصادية الخارجية. وهذا الإدراك يقودنا إلى رسالة هامة، وهي أن تحديد المخاطر وحده لا يكفي: فلا بد أيضاً من تحديد العراقل التي تعوق إدارة المخاطر، وترتيبها تبعاً لأولوياتها، ومعالجتها من خلال التدابير العامة والخاصة.

### نهج شامل لإدارة المخاطر

بذل الأفراد أنفسهم الجهد أمر جوهري لإدارة المخاطر، لكن نجاحهم سيكون محدوداً ما لم تكن هناك بيئة مواتية (انظر الإطار 2). فأغلبية الأفراد غير مؤهلين بطبيعتهم لمواجهة الصدمات الكبيرة (كوقوع رب الأسرة فريسة للمرض مثلاً)، أو الصدمات داخل النظم (مثل الأخطار الطبيعية أو الأزمات المالية)، أو الصدمات المتعددة (مثل حدوث موجة جفاف تلتها صدمة تتعلق بأسعار الغذاء). وفي مثل هذه الحالات تتطلب إدارة المخاطر المشاركة في العمل والمسؤولية على مختلف مستويات المجتمع، من الأسرة وحتى المجتمع الدولي. وبإستطاعة هذه النظم الاجتماعية والاقتصادية أن تساند الناس في إدارتهم للمخاطر بطرق مختلفة، وإن كانت تتسم بالتكامل فيما بينها.

- فالأسرة هي اللبنة الأولى للمساندة، وتجميع الموارد، وحماية أفرادها، لاسيما الضعفاء منهم، والسماح لهم بالاستثمار في مستقبلهم.
- والمجتمعات المحلية هي التي تقيم شبكات غير رسمية للتأمين والحماية، ومساعدة الناس في التعامل مع المخاطر المنفردة وتجميع الموارد من أجل مواجهة المخاطر المشتركة.
- ومؤسسات الأعمال تستطيع المساعدة في امتصاص الصدمات واغتنام جانب الفرص في المخاطر، مساهمة بذلك في تعزيز استقرار الأيدي العاملة، وتنامي الدخل، وتعظيم الابتكار والإنتاجية.
- والنظام المالي يستطيع تيسير الأدوات المفيدة لإدارة المخاطر، مثل المدخرات، والتأمين، والائتمان، مع إدارة مخاطره الخاصة بشكل يتسم بالمسؤولية.
- والدولة لديها الحجم اللازم لإدارة المخاطر داخل النظم على المستويين الوطني والإقليمي، وإيجاد بيئة مواتية للأنظمة الأخرى كي تعمل، وتقديم المساندة المباشرة للمستضعفين من الناس. وهذه الأدوار يمكن النهوض بها من خلال تقديم الحماية الاجتماعية (التأمين والمساعدات)، والسلع العامة (الدفاع الوطني، والبنية التحتية، وسيادة القانون والنظام)، والسياسات العامة (القواعد التنظيمية، وإدارة الاقتصاد الكلي).
- والمجتمع الدولي يستطيع تقديم الخبرات، وتيسير تنسيق السياسات، وتجميع الموارد عندما تتجاوز المخاطر طاقة القدرات الوطنية أو تتجاوز الحدود الوطنية أو فوارق الأجيال.

وهذه الأنظمة تتفاعل فيما بينها، وغالباً ما تكون مكتملة بعضها لبعض، وأحياناً يكون بعضها بديلاً للآخر في أداء وظائف إدارة المخاطر. فمؤسسات الأعمال، على سبيل المثال، تعتمد على استقرار الاقتصاد الكلي، والخدمات العامة، والمنتجات المالية كي تحافظ على ديناميكيتها وتستمر في توفير الدخل والوظائف للناس. ولا يمكن للنظام المالي أن

### الرسم البياني 1 عناصر إدارة المخاطر المتصلة فيما بينها



### منافع الاستعداد للمخاطر تفوق تكلفته

الأزمات والخسائر الناجمة عن سوء إدارة المخاطر أمر باهظ التكلفة، ولكن كذلك الحال أيضاً بالنسبة للإجراءات المطلوبة للاستعداد بشكل أفضل لمواجهة المخاطر. ومن هنا يفرض السؤال نفسه: هل يعود الاستعداد بالنفع في الحساب الختامي؟ الدلائل تشير إلى أن المنافع تفوق التكلفة - بل بشدة أحياناً. فالمكملات الغذائية الغنية بالمعادن، على سبيل المثال، والتي تهدف إلى الحد من سوء التغذية وما يتصل بها من مخاطر صحية، قد تعود بمنافع تفوق التكلفة بما لا يقل عن 15 مثلاً. وتتطلب إدارة المخاطر أيضاً تقييم مختلف المخاطر ودرجة الضرورة النسبية للاستعداد لكل منها. وبالنظر إلى محدودية الموارد، فإن تحديد الأولويات وتقرير الخيارات يصبح أمراً لا مفر منه وحتمياً في أن معاً. فيلد صغير دائم المعاناة من الأمطار الغزيرة ومعرض في الوقت نفسه للصدمة المالية الدولية، على سبيل المثال، لابد له أن يقرر كم عليه أن ينفق على الوقاية من الفيضانات والسيول وكم عليه أن يدخر كي يستطيع التصدي لأثار التقلبات المالية.

وليست المفاضلات وحدها هي التي ينبغي أخذها في الاعتبار، بل أوجه التماثل أيضاً. والمواقف التي تكفل تحقيق الفوز في الحالتين يمكنها أن تحد من المخاطر (احتمالات الخسارة) وتزيد في الوقت نفسه من المنافع المحتملة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاستثمارات في مجالات التغذية والصحة الوقائية؛ وإدخال تحسينات على بيئة أنشطة الأعمال؛ والسياسات النقدية والمالية التي تتسم بالانضباط. وأوجه التماثل كهذه كثيرة وشائعة ولا بد من التشديد عليها، وهو ما لا يعني بحال أنها عديمة التكلفة أو أنه من السهل تنفيذها.

### معاونة الناس والمجتمعات في إدارة المخاطر

إذا كان باستطاعة إدارة المخاطر أن تحقق تأثيراً إيجابياً وكانت تتسم بفعالية التكلفة، فلماذا لا نرى تحسناً في إدارة الناس والمجتمعات

## الإطار 2 بضع حقائق عن المخاطر وإدارتها من مختلف أنحاء العالم

- على الرغم من تحقيق بعض التقدم، فمزال الكثير من الناس عرضةً للمخاطر:
- فأكثر من 20 في المائة من سكان البلدان النامية يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، ونحو 75 في المائة على أقل من 4 دولارات.
- 70 و 70 في المائة من سكان البلدان النامية لا يستفيدون من أي أدوات مالية رسمية.
- وأكثر من 70 في المائة من القوة العاملة في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء يعملون لحساب أنفسهم ولا يستفيدون مما تتيحه الشركات من اقتسام للمخاطر.
- وفي عام 2010 كان من يعيشون بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات يمثلون 15 في المائة من تعداد سكان العالم، وثلث من يعيشون في فقر مدقع.
- وعندما تسوء إدارة المخاطر، تنشأ الأزمات:
- فمن يموتون في أفريقيا من جراء الجفاف أكثر ممن يموتون من جراء غيره من الأخطار الطبيعية، في حين لم يمت أحد تقريباً من جراء الجفاف في البلدان المتقدمة خلال العقود الأربعة الماضية.
- ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من جراء المرض أو الإصابة في البلدان ذات الدخل المنخفض يبلغ تقريبا 20 مثل ما هو عليه في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- وبين عامي 1970 و2011 حدثت 147 أزمة مصرفية في 116 بلداً. ويبلغ متوسط الخسائر التراكمية للناج خلال السنوات الثلاث الأولى من الأزمات بالأسواق الناشئة 26 في المائة.
- وفي 2011/2012، أودت المجاعة في الصومال بحياة 258 ألف شخص، على الرغم من التحذيرات المتكررة طوال 11 شهراً؛ وأضاع مجتمع المانحين فرص التدخل المبكر لتفادي المخاطر السياسية والأمنية.
- الإدارة الفعالة للمخاطر يمكنها تحسين المرونة في وجه الصدمات السلبية والاستفادة من الصدمات الإيجابية:
- ففي الفترة من عام 1990 إلى عام 2010، زادت نسبة من يصلهم الصرف الصحي المحسن من سكان البلدان النامية من 36 في المائة إلى 56 في المائة، في حين تضاعف معدل التطعيم ضد الحصبة. وهبط معدل وفيات الأطفال الرضع والنساء الحوامل بنسبة تزيد عن 40 في المائة.
- زاد المزارعون في غانا والهند – وغيرهما من البلدان – ممن لديهم تأمين ضد انخفاض منسوب الأمطار من حجم استثماراتهم في الأسمدة والبذور وغيرها من مستلزمات الزراعة.
- في حين كانت غالبية البلدان النامية قبل عشر سنوات تعاني انحرافاً باتجاه التقلبات الدورية، صار أكثر من ثلثها يطبق الآن سياسات اقتصاد كلي معاكسة لاتجاه التقلبات الدورية وهو ما يقلل من الكساد.

### 1. لا تثر ضبابية أو مخاطر غير ضرورية

إذ ينبغي للدولة أن تجتهد للحد من عدم اليقين والمخاطر، أو ألا تسهم على الأقل في تفاقمهما. كيف ولماذا قد تفعل حكومة ما هذا؟ أولاً، لاحتمال أن تضفي صفة الدوام على أعراف اجتماعية تتسم بالتمييز ضد فئات معينة، كالنساء مثلاً أو الجماعات العرقية، ما يجعلها أكثر استضعافاً. وثانياً، لاحتمال محاباتها لجماعة مؤيدة لها سياسياً ضد المصالح المشروعة للآخرين. وثالثاً، لاحتمال أن تلجأ حكومة ما تتصف بالتشرد الداخلي والافتقار للتنظيم إلى انتهاج سياسات تتسم بالتناقض أو تنفذ السياسات بشكل يفقر إلى الكفاءة. وأخيراً، فإن الحكومة قد تسترشد ببيدولوجية معينة، أو تكتفي بمجرد الأمنيات، أو ببساطة يصيبها اليأس في مواجهة المشكلات الصعبة، وذلك بدلاً من الاعتماد على الإجراءات القائمة على أساس متين من الأدلة والتحليلات الجيدة.

### 2. وفر الحوافز الملائمة للناس والمؤسسات كي يتولوا بأنفسهم

**التخطيط والاستعداد، مع تفادي إلحاق مخاطر أو خسائر بغيرهم**  
يمثل توفير الحوافز الملائمة أمراً بالغ الأهمية لتفادي الحالات التي تعود فيها على البعض الفائدة على حساب الآخرين. وينبغي اجتناب عمليات الإنقاذ المالي، ولكن متى تحتم الإنقاذ فيجب أن يتم تصميمه بحيث يتفادى إيجاد الحوافز الخاطئة. وتمثل تجربة تركيا بعد الأزمة المصرفية التي ألمت بها في عام 2001/2000 (ولاسيما الموقف القوي الثابت الذي اتخذته هيئات الرقابة المصرفية في تركيا) مثلاً يُحتذى به. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تتعرض للانتقاد لعدم تشجيعها على الاعتماد على النفس وإقائها عبئاً غير مستدام على عاتق الدولة. ويمكن اجتناب حدوث هذه المشكلات من خلال تصميم يأخذ في اعتباره تقديم الحوافز مباشرة للناس. وقد أسهمت شبكات الأمان جيدة التصميم – مثل التحويلات النقدية المشروطة أو برامج التشغيل التي نُفذت في بنغلاديش والبرازيل والهند والمكسيك، في تشجيع الأسر على تحسين ممارساتها في مجالات التعليم

بتبني الأدوات للتأمين، والادخار، والائتمان إلا إذا كان هناك ما يكفي من الأسر ومؤسسات الأعمال القادرة على الاشتراك في النظام، وإذا أظهر الاقتصاد درجة معينة من الاستقرار وإمكانية التعويل عليه. والأسواق بشكل عام يمكنها أن تتيح الأدوات والموارد اللازمة لإدارة المخاطر بدرجة متنامية إذا ما كانت الخدمات العامة الضرورية، كسيادة القانون والأطر التنظيمية السليمة قائمة.

## دمج إدارة المخاطر في البرامج الإنمائية

يقدم تقرير عن التنمية في العالم 2014 عشرات التوصيات الخاصة بالسياسات من أجل تحسين عملية إدارة المخاطر على مختلف مستويات المجتمع (انظر الإطار 3). غير أن النصيحة الأعم التي يقدمها هي أن هذه التوصيات لا بد أن تُنفذ بطريقة إيجابية استباقية ومنظمة ومتكاملة كي تحقق أقصى درجات الفعالية. ولهذا الغرض فإنه يدعو مختلف البلدان إلى إنشاء مجلس وطني لإدارة المخاطر، ما يمكن أن يسهم في دمج إدارة المخاطر في الأجندة الإنمائية. ومن الممكن أن يكون هذا المجلس هيئة جديدة تماماً أو يتألف من أجهزة قائمة بالفعل بعد إصلاحها. والأهم من ذلك كله أن يتم إدخال تغيير على الأسلوب نفسه - بحيث يتوجه نحو إجراء تقييم منظم ومنسق للمخاطر على المستوى الوطني، بل على المستوى الدولي أيضاً. وقد يتطلب تنفيذ هذه التوصية إدخال تغيير ملموس على أسلوب رسم الحكومات الوطنية خططها العامة وتنفيذها، بحيث تأخذ في الاعتبار التغيير وعدم اليقين بوصفهما من الخصائص الأساسية للاقتصاد الحديث.

## خمس مبادئ للتحرك العام من أجل إدارة أفضل للمخاطر

يشير التحليل الوارد في تقرير عن التنمية في العالم 2014 إلى أن التحرك العام اللازم لمساندة الناس في إدارتهم للمخاطر يمكنه الاسترشاد بشكل مفيد ببعض المبادئ الرئيسية.

### الإطار 3 توصيات مختارة للسياسات مستقاة من تقرير عن التنمية في العالم 2014

بالنسبة للأسرة:

- إيجاد تأمين صحي عام، يدار بمشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على الرعاية الوقائية ومعالجة الأمراض المعدية والحوادث
- توفير تعليم عام، يُدار بمشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على المهارات المرنة القابلة للتطوير بحيث تكفي مع تغيرات أسواق العمل
- إنشاء شبكات أمان موجهة للفقراء، مثل التحويلات النقدية المشروطة مع الدفع المباشر للنساء
- سن قوانين قابلة للإنفاذ ضد العنف الأسري والتمييز بين الجنسين

بالنسبة للمجتمع المحلي:

- إرساء بنية تحتية عامة للتخفيف من حدة مخاطر الكوارث، على أن يتم تشييدها بالتشاور مع المجتمعات المحلية المحيطة
- إنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات، ولاسيما من أجل دمج المجتمعات المحلية المنعزلة والربط فيما بينها
- توفير حماية شرطية ضد الجريمة العادية والمنظمة، ولاسيما تلك التي تستهدف المجتمعات المحلية المعرضة للتهديد
- سن قوانين قابلة للإنفاذ ضد التمييز العنصري أو العرقي

بالنسبة لقطاع مؤسسات الأعمال:

- تأمين واحترام حقوق الملكية الخاصة
- وضع قواعد تنظيمية موحدة وواضحة للجباية الضريبية، وأسواق العمل، ودخول الشركات إلى السوق وخروجها منه
- وضع قواعد تنظيمية قابلة للتطبيق لسلامة أماكن العمل، وحماية المستهلك، والحفاظ على البيئة
- بحث إمكانية فك الارتباط بين التأمين الاجتماعي (أي ما يتعلق بالصحة ومعاشات التقاعد لكبار السن) وبين وضع العمل (رسمي أو غير رسمي)

بالنسبة للنظام المالي:

- إرساء بنية تحتية مالية سليمة (أنظمة الدفع، والمعلومات الائتمانية) من أجل تيسير الاشتغال المالي وتعميقه
- وضع قواعد تنظيمية قابلة للإنفاذ لتشجيع كل من حماية المستهلك والمنافسة فيما بين المؤسسات المالية
- وضع قواعد تنظيمية تتسم بالشفافية الكلية من أجل النظام المالي ككل، بغية الحد من الأزمات المالية واجتباب الإنقاذ المالي للمتضررين
- رسم إستراتيجية مالية وطنية تعالج المفاضلات بين الاشتغال والعمق والاستقرار المالي

بالنسبة للاقتصاد الكلي:

- رسم سياسة نقدية تتسم بالشفافية والمصادقية، وتكون موجهة بالأساس نحو استقرار الأسعار، ويديرها بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية
- وضع نظام مرن لأسعار الصرف، بالنسبة لأكثرية البلدان، في إطار سياسة نقدية تتسم بالشفافية والمصادقية
- وضع سياسة مالية مستدامة معاكسة لاتجاه التقلبات الدورية، بمعاونة مجلس مالي مستقل
- تجنب مخصصات لمواجهة الالتزامات الطارئة، مثل الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، ومعاشات التقاعد للمسنين

بالنسبة للمجتمع الدولي:

- المشاركة في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعالمية من أجل اقتسام المخاطر فيما بين البلدان، وتعزيز القدرات الوطنية، ومواجهة المخاطر الشائعة، مع إعطاء أولوية للإجراءات التدخلية الاستباقية المنسقة
- بالنسبة للمخاطر العالمية عسيرة الرصد، مثل تغير المناخ، تشكيل "ائتلاف لمن يرغب" يضم حكومات البلدان ذات العقلية المتشابهة، بما يخلق الحافز أمام البلدان الأخرى للانضمام إليه.

للتحول في التوجهات الاقتصادية، ولجوء مؤسسات الأعمال إلى الابتكار في مواجهة الصدمات التكنولوجية وصددمات الطلب. ومن التحديات التي تواجه الدولة التشجيع على المرونة مع الحفاظ في الوقت نفسه على هيكلية مؤسسية تتسم بالمعقولية والشفافية وإمكانية التنبؤ. وبالنسبة لمؤسسات الأعمال، يجسد نموذج "الأمن المرن" الدانمركي مثل هذا التوازن، إذ يجمع بين مرونة السوق إلى جانب شبكة أمان اجتماعي قوية وسياسات لإعادة التوظيف. أما بالنسبة للاقتصاد الكلي، فإن الأنظمة التي تستهدف التضخم مع أسعار صرف عائمة توفر نموذجاً جيداً للمرونة مع مراعاة السلامة المؤسسية للسياسة النقدية.

#### 5. وفر الحماية للمستضعفين، مع التشجيع في الوقت نفسه على الاعتماد على النفس والحفاظ على الاستدامة المالية

بالنسبة للأسر التي تظل شديدة التعرض لمخاطر الصدمات، يمكن للدولة أن توفر شبكات أمان. ومن الممكن إنشاء مثل هذه الشبكات حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض، بشرط أن يكون الدعم موجهاً بشكل واضح إلى المستضعفين من السكان وأن يستهدف التحفيز على بذل الجهد في العمل. فشبكات الأمان الإنتاجي في إثيوبيا، على سبيل المثال، تحمي ملايين الأسر من انعدام الأمن الغذائي مع الاستثمار في أصول المجتمعات المحلية. كما يمكن أيضاً للمجتمع الدولي أن يقدم العون للسكان المستضعفين بما يملكه من موارد وخبرة. وعلى الرغم مما تتعرض له المعونة الأجنبية من انتقادات كثيرة، فإنها كانت مفيدة عندما قُدمت بالتنسيق مع مؤسسات محلية قابلة للمساءلة، مثلما حدث في إندونيسيا في أعقاب تسونامي 2004. ويمكن لإدارة المخاطر بطريقة فعالة، من خلال تشجيع النمو المستدام، أن تحد من ضعف المعرضين للمخاطر وتساعد في القضاء على الفقر المدقع.

والصحة والعمل الحر، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. ولكي يتسنى إدارة المخاطر بشكل فعال، لا بد من إدخال تغييرين اثنين على عقلية الناس فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية والاجتماعية. وهذان التغييران هما التحول عن الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على النفس، ومن الانعزال إلى التعاون. ومن شأن توفير الحوافز المناسبة أن يسهم في الحالتين.

#### 3. حافظ على إدارة المخاطر على المدى البعيد بإيجاد آليات مؤسسية تتجاوز الدوائر السياسية

لا بد من وجود آليات مؤسسية تحفز الدولة على الحفاظ على أفق بعيد المدى يتجاوز التحولات المتقلبة في الرأي العام أو في التحالفات السياسية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يقوم تمويل ما تقدمه الدولة من خدمات تعليمية وصحية على أساس مستمر ومستدام لكي يُكتب له النجاح. وتقدم تايلند وتركيا نماذج ناجحة بتحولهما في الآونة الأخيرة إلى تبني برنامج شامل للتأمين الصحي. ولا بد للنظام المالي من إيجاد التوازن المناسب بين الاستثمار والاستقرار. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، يقوم البنك المركزي، ووزارة المالية، والقطاع الخاص، بإعداد إستراتيجية طويلة الأمد للقطاع المالي. وكذلك تتطلب السياسات النقدية والمالية المعاكسة لاتجاه التقلبات الدورية النظر إليها من منظور طويل الأمد. ومن أجل تحقيق ذلك، تستهدف شيلي وكولومبيا والنرويج التوصل إلى ميزانية متوازنة على الأمد الطويل.

4. شجع على المرونة ضمن إطار مؤسسي واضح يمكن التنبؤ به تُعد المرونة في التكيف مع الظروف الجديدة أمراً ضرورياً للتشجيع على المرونة واغتنام الفرص. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك هجرة الأسر تبعاً